

التمويل المستدام: جدوى إنشاء آلية لتجديد الموارد، بما في ذلك الخيارات المطروحة للنظر فيها

تقرير من المدير العام

مقدمة

١- اعتمدت جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون توصيات الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بالتمويل المستدام،^١ وطلبت إلى الأمانة أن "تستكشف جدوى إنشاء آلية لتجديد الموارد لزيادة توسيع قاعدة التمويل بالتشاور مع الدول الأعضاء وعلى نحو يراعي إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول؛ وأن تُقدّم إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين تقريراً يتضمن الخيارات ذات الصلة كي تنظر فيها الدول الأعضاء".^٢

٢- واستجابةً لهذا الطلب، قدمت الأمانة تقييماً لجدوى إنشاء آلية لتجديد موارد المنظمة تمشياً مع المبادئ التي حددها الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والخمسين بعد المائة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها السابع والثلاثين.^٣ وأحاط المجلس علماً بالتقرير^٤ وأكد من جديد الحاجة إلى تمويل المنظمة على نحو أكثر استدامة ومرونة وقابلية للتنبؤ به، ووافق على إمكانية الوفاء بالمبادئ الستة لآلية تجديد الموارد، وطلب إجراء مشاورات إضافية مع الدول الأعضاء بشأن المزيد من التفاصيل المتعلقة بآلية التجديد المحتملة لموارد المنظمة. وقد عُقدت مشاورتان مع الدول الأعضاء في ٢٣ آذار/ مارس و ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣. وركزت الجلسة الأولى على الإطار الزمني المحتمل، ومحفظة التمويل المستهدفة واستراتيجية المنظمة التي يمكن أن تنطلق منها حملة تجديد الموارد. وقدمت المشاورة الثانية إجابات على الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء في الجلسة الأولى واستعرضت مشروع مقرر إجرائي كي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون.

٣- ويلخص هذا التقرير تحليل المبادئ الستة التي ستشكل الأساس الذي يستند إليه النظر في آلية تجديد موارد المنظمة، ويقترح العناصر الرئيسية لأول "جولة استثمارية للمنظمة" لتنفيذ هذه الآلية في عام ٢٠٢٤، ويقترح سبلاً لتكييف آلية تجديد موارد المنظمة، بحيث تعالج المسائل الرئيسية الأخرى التي أثارها الدول الأعضاء.

١ المقرر الإجرائي ج ص ع ٧٥ (٨) (٢٠٢٢).

٢ انظر الوثيقة ج ٩/٧٥.

٣ الوثيقة م ٣٥/١٥٢.

٤ انظر المحاضر الموجزة للدورة الثانية والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي، الجلسة الرابعة عشرة (بالإنكليزية).

مبادئ الدول الأعضاء لتوجيه آلية محتملة لتجديد موارد المنظمة

٤- تضمنت توصيات الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام ستة مبادئ لتوجيه آلية تجديد موارد المنظمة. وفيما يلي موجز لتقييم جدوى إنشاء آلية لتجديد الموارد تمتثل لكل مبدأ من هذه المبادئ الستة التي أشار إليها المجلس.

٥- المبدأ ١: آلية المنظمة هي آلية تقودها الدول الأعضاء، وتقرها جمعية الصحة، وتكون مفتوحة لجميع الجهات المانحة التي تمتثل لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وتقرر جمعية الصحة عناصر آلية تجديد موارد المنظمة، بما في ذلك وثيقة الاستراتيجية التي ستستند إليها الطلبات (أي برنامج العمل العام)، وحفاظة التمويل المستهدف، والجدول الزمني العام. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج برنامج العمل العام ستُنظَّم على نحو يوافق جميع أصحاب المصلحة المحتملين فضلاً عن عامة الجمهور. وعند تنفيذ الآلية، ستشرك الأمانة الجهات المانحة السيادية وكذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية. وسيتم إشراك كيانات القطاع الخاص من خلال مؤسسة منظمة الصحة العالمية، في امتثال تام لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٦- المبدأ ٢: تعالج آلية تجديد موارد المنظمة احتياجات المنظمة إلى المرونة واحتياجات الجهات المانحة إلى إظهار المساءلة عن النتائج في دوائرها. ويتمثل هدفها الشامل في ضمان تمويل الميزانية الأساسية لبرنامج العمل العام للمنظمة تمويلًا كاملاً من خلال زيادة إمكانية التنبؤ بتمويلها واستدامة هذا التمويل ومرونته وتوسيع قاعدة المساهمين، مع تعزيز المساءلة والشفافية والإبلاغ عن النتائج.

٧- المبدأ ٣: تضمن آلية المنظمة الكفاءة وعدم التنافس بين مختلف أجزاء المنظمة. ومن شأن إمكانية التنبؤ بتمويل الميزانية الأساسية للمنظمة ومرونته أن يحد من التنافس الداخلي على التمويل بين الإدارات والمكاتب الرئيسية من خلال السماح بتخصيص الموارد على نحو أكثر إنصافاً. ومن شأن ذلك أن يعزز الكفاءة عن طريق خفض التكاليف الحالية المرتفعة للمعاملات المرتبطة بإدارة عدد كبير جداً من المنح الصغيرة نسبياً، بما في ذلك تكلفة تقديم تقارير مفصلة عن كل منحة منها.

٨- المبدأ ٤: تتسق آلية المنظمة مع الاحتياجات المحددة للمنظمة على النحو الذي وافقت عليه أجهزتها الرئاسية وهي موجهة نحو تحديد أولويات الاحتياجات التمويلية للميزانية الأساسية بجميع مكوناتها. وستحدد الدول الأعضاء الأولويات البرمجية للمنظمة واحتياجاتها المالية من خلال برنامج عمل عام توافقت عليه جمعية الصحة، وما يترتب عليه من متطلبات التمويل. وستشكل هذه بدورها ركيزة آلية تجديد موارد المنظمة.

٩- المبدأ ٥: تتسق آلية المنظمة مع الهيكل الصحي العالمي، وتتجنب المنافسة مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى. وستعمل الأمانة على مواءمة الجدول الزمني لتجديد الموارد، ولاسيما تسلسل أحداثه الرئيسية، مثل حدث الإطلاق ومؤتمر إعلان التبرعات، مع تلك الخاصة بالمنظمات الصحية العالمية الأخرى التي من المقرر تجديد مواردها وفقاً لإطار زمني مماثل. وبما أن الأجهزة الرئاسية للمنظمة هي من ستقرر المعالم الرئيسية لآلية تجديد موارد المنظمة، فسيكون للدول الأعضاء دور رئيسي في مواءمة الأنشطة بما يكفل تحقيق أفضل النتائج لجميع الجهات الفاعلة الصحية العالمية.

١٠- المبدأ ٦: مواءمة آلية المنظمة مع قرارات جمعية الصحة ومقرراتها الإجرائية. ويعد ممارسة العناية الواجبة، لم تحدد الأمانة أي مقررات إجرائية أو قرارات سابقة صادرة عن الأجهزة الرئاسية للمنظمة قد تكون ذات صلة بوضع آلية محتملة لتجديد موارد المنظمة. وستماشى آلية المنظمة مع قرارات الأجهزة الرئاسية ومقرراتها الإجرائية في هذا الصدد، وكذلك مع الإطار القانوني المعمول به في المنظمة.

العناصر الرئيسية لآلية تجديد موارد المنظمة

١١- استناداً إلى المبادئ الستة التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون، وإلى مداولات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، والمشاورات اللاحقة مع الدول الأعضاء، وضعت الأمانة المجموعة التالية من المقترحات للمُضي قدماً في إنشاء آلية لتجديد موارد المنظمة، يكون هدفها الشامل تمويل القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية تمويلًا كاملاً بمزيد من المرونة.

١٢- ولتحقيق هذا الهدف الشامل، ستُصمم الآلية الجديدة لتجديد الموارد، التي يُشار إليها فيما يلي بآلية تمويل المنظمة، على نحو يعزز إمكانية التنبؤ بتمويل المنظمة من خلال تشجيع الالتزامات المتعددة السنوات. وسيكون هدفها اجتذاب جهات مانحة جديدة وتعزيز الدعم السياسي للتمويل الكامل للقطاع الأساسي من الميزانية البرمجية للمنظمة عن طريق عملية التزم شاملة لسنة كاملة تُتَّوَّج بحدث تمويل بارز. وستركز هذه العملية برمتها على وثيقة استراتيجية راسخة (هي برنامج عمل عام جديد) تتضمن هيكل نتائج واضح. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز مرونة جميع المساهمات، وعدم تشجيع التبرعات الصغيرة شديدة التخصص التي تكبد المنظمة تكاليف عالية وتتطوي على أوجه عدم كفاءة كبيرة.

١٣- وقد شددت عدة دول أعضاء على أن آلية تمويل المنظمة ينبغي أن تكون متميزة عن آلية صناديق الصحة العالمية لأن منظمة الصحة العالمية هي منظمة قائمة على الدول الأعضاء وهي الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة المعنية بالصحة العالمية. وتم التشديد كذلك على أن التسميات المستخدمة لآلية تمويل المنظمة ينبغي أن تعكس كونها منظمة قائمة على الدول الأعضاء وأن الدول الأعضاء هي من تقرّ برنامج عملها العام وميزانياتها. وبناءً على ذلك، تقترح الأمانة أن تُنفَّذ آلية تمويل المنظمة من خلال جولات استثمارية للمنظمة.

١٤- وسيتمثل هدف الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة في توفير الموارد لبرنامج العمل العام الرابع عشر للمنظمة، من خلال تأمين التمويل الكامل للميزانية الأساسية للمنظمة، وتعزيز استدامة تمويل المنظمة وإمكانية التنبؤ به، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة للمنظمة، وتحسين الاستقلالية المالية للمنظمة، وزيادة كفاءتها.

١٥- وسيُعقد حدث إعلان التبرعات لأول جولة استثمارية للمنظمة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، مراعاةً لأن بعض صناديق الصحة العالمية تخطط بالفعل للقيام بأنشطة لتجديد الموارد في عام ٢٠٢٥، وتمشياً مع المبادئ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية. وبالإضافة إلى تجنب المنافسة مع خطط تجديد موارد المنظمات الأخرى، يؤكد بدء العمل فوراً على الطابع الملح لبلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة ويسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق هدف الدول الأعضاء المتمثل في التمويل المستدام للمنظمة. وإلى جانب الزيادات المتوقعة في الاشتراكات المقَدَّرة، من شأن الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة أن تيسر التنفيذ المبكر والكامل لمسودة برنامج العمل العام الرابع عشر. وسيطلب هذا التوقيت قراراً من جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين لكي تشرع الأمانة فوراً في إنشاء آلية لتجديد موارد المنظمة، ووضع برنامج العمل العام المقترح باعتباره الاستراتيجية التي ستقوم عليها الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة، وإعداد جدوى الاستثمار المصاحبة، وتصميم الجولة نفسها وتفعيلها، وإنشاء منتدى المستثمرين (انظر الفقرة ١٨).

١٦- ولتعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل المنظمة على المدى المتوسط، ولتوفير حافطة تمويل وأفق زمني معقولين للجهات المانحة، ولمراعاة الدروس المستفادة من عمليات تجديد الموارد الصحية العالمية الأخرى، يُقترح أن يغطي برنامج العمل العام الرابع عشر وجولة الاستثمار الأولى للمنظمة مدة أربع سنوات من عام ٢٠٢٥ إلى عام ٢٠٢٨. وبالتالي، سيحلّ برنامج العمل العام الرابع عشر محل برنامج العمل العام الثالث عشر قبل سنة واحدة من انتهاء مدته، أي في عام ٢٠٢٥. وستوضع أهداف وهيكل ونتائج برنامج العمل العام الرابع عشر

٢٠٢٥-٢٠٢٨، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، لتيسير الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة. وعلى وجه التحديد، وبالإضافة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة من برنامج العمل الحالي، سيقوم برنامج العمل العام الرابع عشر على سرديّة واضحة ومقنعة عن عمل المنظمة، وسيضمن هيكلاً للناتج يعرض بوضوح النواتج المحددة للأمانة ويمكن أن يلبي تطلعات كل من أصحاب المصلحة الرئيسيين وعامة الجمهور. وستقدّم مسوّد وثيقة تراعي نتائج المشاورات المنهجية، لكي يناقشها المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة، وتواصل النظر فيها جمعية الصحة في دورتها السابعة والسبعين.

١٧- وستستند حافظة التمويل المستهدفة للجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة إلى حافظة تمويل فترة السنوات الأربع لبرنامج العمل العام الرابع عشر، فيما ستأخذ في الاعتبار الزيادات المتوقعة في الاشتراكات المقدّرة خلال تلك الفترة، وتحافظ على تدفقات التمويل القائمة للبرامج الخاصة، وترشد آليات التمويل التكميلية للمنظمة للطوارئ الصحية والفاشيات، بما في ذلك صندوق المنظمة الاحتياطي للطوارئ ونداؤها السنوي بشأن الطوارئ الصحية العالمية. وستشمل حافظة التمويل المستهدفة على وجه الخصوص الميزانية الأساسية لأربع سنوات لبرنامج العمل العام الرابع عشر، مطروحاً منها الزيادات المتوقعة في الاشتراكات المقدّرة. وسيجري بالتوازي إعداد جدوى الاستثمار في المنظمة لإتاحة بيان مفصل عن العوائد البرمجية للاستثمار في برنامج العمل العام الرابع عشر.

١٨- ولدعم الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة، سيُنشأ منتدى مستثمري المنظمة. وسيضم المنتدى في البداية المساهمين الماليين في المنظمة، بما في ذلك الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول، لمناقشة مسوّد استراتيجية ونتائج برنامج العمل العام الرابع عشر، ولفهم حافظة التمويل وتعزيز دعمها. وبعد حدث إعلان التبرعات الأول، سيتيح المنتدى فرصة سنوية لاستعراض حالة تنفيذ برنامج العمل العام الرابع عشر، وعرض النتائج التي تحققت بفضل الاستثمارات المبدولة حتى تاريخه، ومناقشة الوضع التمويلي المستقبلي. كما سيتيح منتدى مستثمري المنظمة فرصة لتبادل الخبرات والدروس لزيادة تحسين جودة واستدامة تمويل المنظمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يوفر المنتدى آلية للدول الأعضاء وغيرها من المساهمين الرئيسيين لإجراء مناقشات تفصيلية بشأن مواضيع محددة مع الموظفين من المستويات الثلاثة للمنظمة.

تصميم جولة استثمارية أولى للمنظمة

١٩- من شأن القضايا الإضافية التي أثارها الدول الأعضاء خلال المشاورات الأخيرة أن توجّه مواصلة تكيف آلية التمويل لتوائم طبيعة واحتياجات الدول الأعضاء الأمانة، ولاسيما خلال أول جولة استثمارية للمنظمة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨.

٢٠- وقد شددت الدول الأعضاء على التحديات الخاصة التي تكتنف البيئة الاقتصادية الحالية والأثر المحتمل الذي قد يحدثه حيزها المالي المحدود على الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة. وبناءً على طلب جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين بأن تمضي الأمانة قدماً في عملها المتعلق بالتمويل المستدام على سبيل الأولوية، فإن هذه البيئة المالية تعزز أهمية أن تباشر المنظمة فوراً جولتها الاستثمارية، وأن تصيغ برنامج عملها العام الرابع عشر المقترح وإطار نتائجه على نحو واضح ومقنع بشكل خاص، وأن تستكمّله بعرض قوي لجدوى الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن الإصدار المحدث لجدوى الاستثمار في المنظمة^١ الذي نُشر عام ٢٠٢٢ قد سلط الضوء على العائد الاستثماري البالغ ٣٥ دولاراً أمريكياً لكل دولار أمريكي واحد يُستثمر في المنظمة.

١ عائد صحي: جدوى الاستثمار في التمويل المستدام لمنظمة الصحة العالمية. جنيف؛ منظمة الصحة العالمية: ٢٠٢٢. <https://apps.who.int/iris/handle/10665/354372>، تم الاطلاع في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣).

٢١- ورغم أن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين، من خلال مقررها الإجرائي بشأن التمويل المستدام، قد طلبت إلى "الدول الأعضاء والجهات الأخرى المانحة أن تسعى إلى تقديم مساهمات غير مخصصة مطلقاً لتمويل القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية للمنظمة"، فإن الإطار الزمني القصير لتنفيذ جولة الاستثمار الأولى للمنظمة يقتضي أن يتمثل الهدف الرئيسي في التمويل الكامل للقطاع الأساسي من حافظة التمويل المتوقعة لمسودة برنامج العمل العام الرابع عشر مع زيادة مرونة هذا التمويل، بدلاً من ضمان المرونة الكاملة في هذه المرحلة. ورغم من أن تمويل الميزانية الأساسية للمنظمة ينبغي أن يتسم بمرونة كاملة، فقد شددت الدول الأعضاء على أن ذلك يجب أن يشكّل هدفاً طويلاً الأجل لأن تحقيقه لن يكون ممكناً بالكامل في الجولة الأولى بسبب مجموعة من العوامل، لاسيما دورات الميزانيات الحكومية التي يجب أن تُدرس فيها هذه المسألة. ومع ذلك، شددت الدول الأعضاء على أنه، حتى خلال الفترة الانتقالية، سيكون من المهم تعزيز المرونة والقدرة على التنبؤ في الأجل الطويل لجميع اتفاقات المانحين للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، لاسيما بغية خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للمنظمة.

٢٢- وبالنسبة للمساهمين القائمين والمحتملين في المنظمة من الجهات الفاعلة غير الدول، أشارت الدول الأعضاء إلى أن العديد من المؤسسات الخيرية وصناديق الصحة العالمية لها ولاية محدودة تُضعف قدرتها على توفير أموال مرنة بالكامل. وبالتالي، فإن التعهدات الأطول أمداً لمجالات الاهتمام المواضيعية قد تسمح لهذه الجهات الفاعلة غير الحكومية بالمساهمة في حدود قيود ولاياتها. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء منتدى مستثمري المنظمة قد يتيح فرصة للمساهمين من الجهات الفاعلة غير الدول للمشاركة مع الدول الأعضاء والأمانة بشكل أكثر جوهرية أثناء وضع برنامج العمل العام الرابع عشر وحافطة تمويله، ومن ثم استعراض حالة تنفيذه وأثر مساهماتها.

٢٣- وسلطت الدول الأعضاء أيضاً الضوء على ضرورة أن تعكس الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة المساهمات والتعهدات ذات الصلة التي تم تقديمها بالفعل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨. ويمكن القيام بذلك بضمان أن الأموال التي تم التعهد بها بالفعل لعام ٢٠٢٥ وما بعده سيتم تسجيلها كجزء من الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة والتتويه بها خلال حدث إعلان التبرعات.

٢٤- وطلب المزيد من التوضيح بشأن أنشطة جمع الأموال التي ستواصل المنظمة القيام بها، إن وجدت، بعد الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة. وبما أن حافظة التمويل المستهدفة ستغطي الميزانية الأساسية بأكملها، مطروحاً منها الزيادة في الاشتراكات المقدرة، للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، فإن أنشطة جمع الأموال التي تضطلع بها المنظمة بعد الحملة ستتركز فقط على أي مجالات متبقية من الميزانية الأساسية ظل تمويلها ناقصاً بعد الجولة الاستثمارية؛ وأنشطة المنظمة المندرجة خارج نطاق الميزانية الأساسية (بما في ذلك استئصال شلل الأطفال، وعمليات الطوارئ الحادة، والنداءات الإنسانية، والبرامج الخاصة)؛ وأي أنشطة تطلبها الدول الأعضاء وتوافق عليها جمعية الصحة.

٢٥- وفيما يتعلق بتخصيص الأموال المرنة، يظل الهدف الرئيسي يتمثل في التنفيذ الكامل للميزانية البرمجية التي اعتمدها الدول الأعضاء. ويعني ذلك فعلياً "تخصيص المستويات المناسبة من التمويل لجميع المكاتب الرئيسية والبرامج" (تخصيص الخريطة الحرارية للميزانية البرمجية) قدر الإمكان في ضوء الأموال المتاحة. وفي حال لم يكن بالإمكان تحقيق ذلك بشكل كامل، سيتم تحديد أولويات تخصيص الأموال بما يتماشى مع استراتيجية التخصيص الجديدة الموضحة في الميزانية البرمجية للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، حيث سيتم توجيه الموارد استراتيجياً نحو المخرجات ذات الأولوية العالية الموجهة من الدول الأعضاء، مع البدء بتمويل المخرجات الرئيسية على المستوى القطري أولاً.

٢٦- وبالنسبة لمساهمات القطاع الخاص والشركات والأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة في الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة، فمن الممكن تعبئة وإدارة هذه المساهمات من مؤسسة منظمة الصحة العالمية، التي يمكنها بعد ذلك تمثيل مصالح هؤلاء المساهمين في منتدى مستثمري المنظمة.

٢٧- وفيما يتعلق بمسألة المخاطر المحتملة التي يمكن أن ترتبط بالجولة الاستثمارية للمنظمة، فهي قد تشمل المخاطر المالية والسياسية ومخاطر السمعة. ففيما يتعلق بالتمويل، رغم أن آلية تجديد موارد المنظمة تهدف إلى توفير تمويل مستدام للمنظمة في الأمد المتوسط، فإنها يمكن أن تعرّض التمويل للخطر دون قصد في الأمد القصير وخاصة بالنسبة لأنشطة عام ٢٠٢٤ إذا أخرجت الجهات المانحة مساهماتها حتى موعد إعلان التبرعات. ويمكن التخفيف من هذا الخطر بضمن تسجيل الأموال التي تم الالتزام بها بالفعل لعام ٢٠٢٥ وما بعده وإدراجها في حدث إعلان التبرعات. وتنشأ مخاطر السمعة من احتمال أن يكون مبلغ التمويل المتعهد به أقل بكثير من الهدف المنشود، باعتبار المنظمة أول وكالة متخصصة للأمم المتحدة تنفذ مثل هذه الجولة الاستثمارية. غير أن هذا الخطر مشترك بين الدول الأعضاء والمنظمة وينبغي أن يكون قابلاً للإدارة بالتخطيط المناسب، لاسيما فيما يتعلق بالحفاظة المستهدفة وطريقة الإعلان عنه. وأخيراً، أشارت بعض الدول الأعضاء إلى المخاطر المرتبطة بتوظيف قدر كبير من رأس المال السياسي الذي اكتسبته المنظمة خلال جائحة كوفيد-١٩ لدعم الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة. وفي الوقت نفسه، يمكن القيام بمجموعة من أنشطة التواصل والإعلام بشأن العمل الحاسم الأهمية الذي تضطلع به المنظمة، كعنصر أساسي من هذه الجولة الاستثمارية، لإتاحة فرصة هامة لزيادة تعزيز الدعم السياسي والعام للمنظمة وتمويلها الكامل والمرن.

٢٨- وفي الخلاصة، بفضل التخطيط الدقيق والمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الدول الأعضاء، ينبغي أن يكون من الممكن الحد بدرجة كبيرة من المخاطر المحتملة المرتبطة بآلية تجديد موارد المنظمة، ومعالجة المسائل التي أثارها الدول الأعضاء، وتنفيذ جولة استثمارية أولى للمنظمة تحسّن إلى حد كبير إمكانية التنبؤ بتمويل برنامج العمل العام الرابع عشر، بمجرد اعتماده، وتعزز مرونة هذا التمويل، تمسحياً مع التوجيه القاطع لجمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين بشأن التمويل المستدام لمنظمة الصحة العالمية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٩- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في مشروع المقرر الإجرائي التالي:

إن جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين، وقد نظرت في التقرير المقدم من المدير العام عن التمويل المستدام: جدوى وضع آلية لتجديد الموارد، بما في ذلك الخيارات المطروحة للنظر فيها،^١ قررت ما يلي:

(١) أن تعتمد آلية لتجديد موارد المنظمة كجزء من العمل الرامي إلى تحسين التمويل المستدام لمنظمة الصحة العالمية، وأن تمضي قُدماً في تنظيم الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، على أن يُعقد حدث إعلان التبرعات في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤؛

(٢) أن تحت الدول الأعضاء^١ والشركاء على المشاركة بنشاط في الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة، بهدف ضمان التمويل الكامل لقطاع الميزانية الأساسية لحافطة تمويل برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، فور اعتماده، مع زيادة مرونة تمويل المنظمة إلى حد كبير بالسعي إلى تحصيل تبرعات غير مخصصة بتاتاً؛

(٣) أن تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(أ) أن يعدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبما يشمل المشاورات الإقليمية، مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، لكي يحل محل برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٥ قبل انتهاء مدته بعام واحد، ولكي تُستخدم مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨ بوصفها الاستراتيجية الفنية التي تركز عليها الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة؛ وأن يقدم مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨ إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها الثامن والثلاثين والمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة، للنظر فيها؛

(ب) أن يعد حافطة التمويل المستهدفة للجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة استناداً إلى القطاع الأساسي لحافطة تمويل السنوات الأربع لتنفيذ مسودة برنامج العمل الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، مطروحاً منها الزيادات المعتمدة والمتوقعة في الاشتراكات المقدرة خلال هذه الفترة؛

(ج) أن يضع خريطة طريق لتنفيذ الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة وصولاً إلى تنظيم حدث لإعلان التبرعات يُعقد في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤؛

(د) أن يعقد منتدى لمستثمري المنظمة يتيح لجميع الدول الأعضاء وكبار المستثمرين اللقاء مرة واحدة سنوياً على الأقل لاستعراض ومناقشة مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨ والنتائج التي حققتها الأمانة وتنفيذ البرنامج وتمويله وفجوات التمويل.

= = =

١ ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، حسب الاقتضاء.